المجموعة تتابع انعكاسات مؤشرات تباطؤ الاقتصاد العالمي.. وتأثيراتها بتنامي الطلب على النفط

«أوبيك+» تمدّد سياسة الإنتاج.. والملا: القرار يستند إلى معطيات السوق

■ المجموعة اتفقت على تعديل الاجتماعات الشهرية للجنة مراقبة الإنتاج لتكون كل شهرين ■ عقد الاجتماع الوزاري للمجموعة في 4 يونيو 2023.. واجتماع لجنة الرقابة 1 فبراير

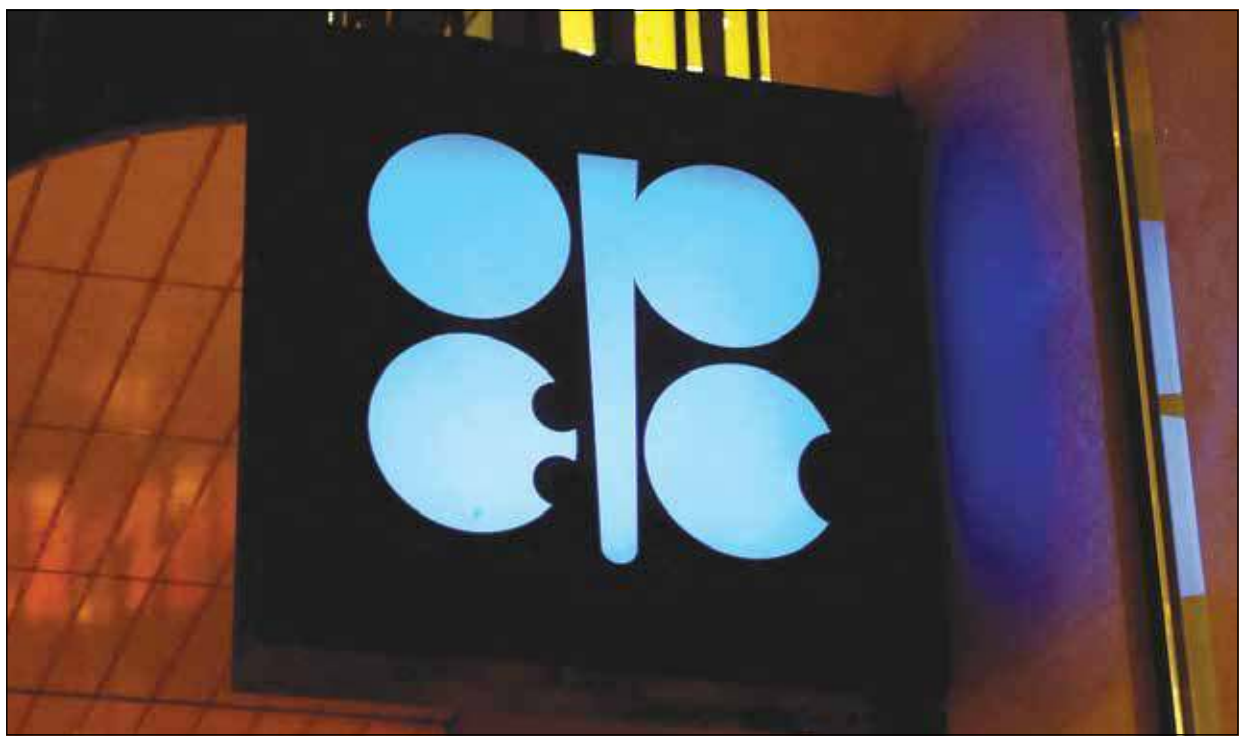

د.بدر الملا خلال مشاركته في اجتماعات «أوبيك+» عبر تقنية الاتصال المرئي

وكالات: قررت مجموعة «أوبيك+» التمسك بأهدافها المتعلقة بإنتاج النفط في اجتماعها أمس، بينما تكافح الأسواق لتقييم تأثير تباطؤ الاقتصاد الصيني على الطلب، وتداعيات قرار مجموعة السبع وضع سقف سعري للنفط الروسي، حيث يأتي هذا القرار بعد يومين فقط من اتفاق مجموعة السبع.

ووفق بيان صادر عن المجموعة، فقد أكدت «أوبيك+» على قراراتها السابقة بما في ذلك تعديل وتيرة الاجتماعات الشهرية للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، لتكون كل شهرين، مع منح اللجنة صلاحية عقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في أي وقت، للتعامل مع أي تطورات في السوق، متى ما تطلب الأمر.

وذكر البيان أنه تم تكرار التأكيد على أهمية الالتزام التام بالاتفاق وآلية التعويض، والاستفادة من فترة التمديد المعتمدة في الاجتماع الوزاري 33 لمجموعة «أوبيك+»، وسيتم عقد الاجتماع الوزاري 35 للدول الأعضاء في «أوبيك+» في 4 يونيو 2023، والاجتماع السابع والأربعين للجنة الرقابة بتاريخ 1 فبراير 2023.

التزام كويتي

وفي هذا السياق، أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط د.بدر الملا بنتائج الاجتماعات الوزارية لمجموعة «أوبيك+»، حيث تم التأكيد على الاستمرار باتباع استراتيجية مراقبة تطورات السوق والمبادرة إلى انتهاج ما يساعد في استقرار السوق، موضحا ان القرار يستند الى معطيات السوق ويضمن طمأنة واستقرار السوق، وأن الكويت ملتزمة تماما بقرار «أوبيك+».

وذكر الملا أن مجموعة «أوبيك+» تتابع انعكاسات مؤشرات تباطؤ الاقتصاد العالمي، ومستويات التضخم، وزيادات أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار السلع الأولية، وتأثيرات ذلك على معدل تنامي الطلب على النفط، وهو ما يستدعي استمرار الحيطة والمتابعة لمستجدات السوق.

وكان الملا قد ترأس وفد الكويت المشارك بالاجتماع 46 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج (JMMC)، وكذلك الاجتماع الوزاري 34 لمجموعة «أوبيك+»، والذي عقد عبر الاتصال المرئي أمس، حيث تضمن الوفد محافظ الكويت لدى منظمة «أوبيك» محمد الشطي، والممثل الوطني للكويت لدى منظمة أوبيك الشيخ عبدالله الصباح.

تخفيضات «أوبيك+»

جدير بالذكر، أن مجموعة «أوبيك+» تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» وحلفاء من بينهم روسيا، حيث أقر التحالف في أكتوبر الماضي خفض الإنتاج مليوني برميل يوميا، أي نحو 2٪، من الطلب العالمي، بداية من نوفمبر الماضي وحتى نهاية عام 2023.

وعززت مجموعة «أوبيك+» قرارها بخفض الإنتاج إلى ضعف التوقعات الاقتصادية، حيث تراجعت أسعار النفط منذ أكتوبر الماضي بسبب تباطؤ النمو في الصين وعلى مستوى العالم، وفي ظل رفع أسعار الفائدة عالميا.

وكانت دول مجموعة الـ7 وأستراليا قد اتفقت يوم الجمعة الماضية على فرض حد أقصى لسعر برميل النفط الخام الروسي المنقول بحرا عند 60 دولارا للبرميل في خطوة تهدف إلى الحد من إيرادات موسكو مع الحفاظ على تدفق النفط الروسي إلى الأسواق العالمية، فيما قالت موسكو إنها لن تبيع نفطها بموجب هذا السقف وإنها تدرس الموقف للرد.

وكانت توقعات أخرى تدور بأن وزراء تحالف «أوبيك+» قد يقرون تخفيضات أكبر في إنتاج النفط خلال اجتماعهم المقرر اليوم، وذلك للحد من آثار تشديد العقوبات ضد روسيا على الأسواق بما في ذلك قرار الاتحاد الأوروبي فرض سقف للأسعار.

قلق بأسواق النفط

ولايزال المشاركون في سوق الطاقة قلقين بشأن عقوبات الاتحاد الأوروبي على مشتريات صادرات روسيا من الخام، في حين أن وضع سقف لأسعار النفط الروسي لمجموعة السبع هو مصدر آخر لعدم اليقين في الأسواق.

ووافق الاتحاد الأوروبي المؤلف من 27 دولة في يونيو الماضي على حظر شراء الخام الروسي المحمول بحرا اعتبارا من الخامس من ديسمبر 2022 في إطار جهود منسقة لتقليص الواردات المالية للكرملين في أعقاب غزو موسكو لأوكرانيا.

ومع ذلك، فإن القلق من أن فرض حظر تام على واردات الخام الروسية قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، مما دفع مجموعة الدول الصناعية الـ 7 الكبرى إلى التفكير في وضع حد أقصى للمبلغ الذي ستدفعه مقابل النفط الروسي، ووافقت حكومات الاتحاد الأوروبي على حد أقصى لسعر النفط الروسي المنقولة بحرا 60 دولارا للبرميل.

نوڤاك: روسيا لن تصدر النفط الخاضع لسقف الأسعار حتى لو اضطرت إلى خفض إنتاجها

رويترز: قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوڤاك أمس، إن روسيا لن تصدر النفط الخاضع لسقف سعري فرضه الغرب حتى لو اضطرت موسكو لخفض إنتاجها من الخام. وأوضح، بالقول: «نعمل على وضع آليات لحظر استخدام سقف سعري بصرف النظر عن المستوى المحدد، لأن مثل هذا التدخل يمكن أن يزيد من زعزعة استقرار السوق». وأضاف ان روسيا لن تعمل في ظل فرض حد أقصى للسعر حتى لو اضطرت إلى خفض الإنتاج.

أوضح خلال مقابلة مع تلفزيون «بلومبيرغ» أن العملاء قد لا يحتاجون إلى نفس المقدار من وارداتهم النفطية في 2023

نواف السعود: الكويت قلقة من الطلب على النفط.. في ظل الركود

■ الاستثمارات الضخمة لبناء وتطوير المصافي الكويتية.. ستزيد صادراتها النفطية لأوروبا في 2023 ■ لا يمكن التخلص من الاعتماد على النفط بـ «كبسة زر».. ففي أي عملية للتحول سيكون النفط موجوداً

■ النفط سيبقى مصدراً رئيسياً للطاقة.. حتى مع التحول لمصادر الوقود النظيف والطاقة المتجددة ■ الكويت تهدف إلى خفض الانبعاثات للصفر بحلول 2050.. عبر استثماراتها بالطاقة الشمسية

محمود عيسى

أعرب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح عن قلقه الحقيقي بشأن الاتجاه الذي سيسلكه الطلب على النفط خلال الأشهر القليلة المقبلة وأثناء العام المقبل، لاسيما إذا كان هناك ركود، مشيرا الى أن مشتري النفط لا يعتزمون زيادة وارداتهم العام المقبل.

وأوضح السعود في مقابلة مع تلفزيون «بلومبيرغ»، أن الكويت قلقة بشأن الأشهر القليلة المقبلة، وذلك في ظل تردد العملاء بزيادة وارداتهم من النفط خلال العام المقبل، في إشارة إلى أن السوق يتعرض للضغوط نتيجة ضعف الاقتصاد العالمي.

وقال: «نحن قلقون ونتحدث مع عملائنا الذين يقولون إنهم إما سيحتاجون لنفس المقدار من وارداتهم السابقة من النفط أو أنهم يطلبون قدرا أقل بقليل في العام المقبل».

وتشير البيانات إلى أن الكويت تصدر نحو مليوني برميل يوميا من النفط الخام، حيث يتجه معظمها لدول آسيوية مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان والهند.

وكانت منظمة أوبيك قد ذكرت أن استهلاك النفط يتأثر بالتباطؤ في الولايات المتحدة وأوروبا والصين، فيما قرر تحالف «أوبيك+» خفض الإنتاج خلال اجتماعه في أوائل أكتوبر الماضي، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة التي تريد النفط بأسعار أقل.

وقد استثمرت الكويت عشرات المليارات من الدولارات لتطوير وبناء مصاف جديدة في السنوات الأخيرة، حيث قال الشيخ نواف السعود إن ذلك سيمكنها من زيادة صادراتها من الديزل ووقود الطائرات إلى أوروبا في عام 2023، مضيفا أن هذه الشحنات ستلعب دورا وان كان ضئيلا، في تغطية تدفقات المشتقات النفطية الروسية التي من المقرر أن يحظرها الاتحاد الأوروبي اعتبارا من فبراير في إطار الاجراءات المتعلقة بالحرب الأوكرانية- الروسية.

وصدرت الكويت أولى شحناتها من وقود الطائرات من مصفاة الزور الجديدة الشهر الماضي، حيث صممت هذه المصفاة بطاقة تكرير قدرها 615 ألف برميل يوميا، وبالتالي فإنها تعتبر واحدة من أكبر مصافي النفط في العالم، ومن المقرر الانتهاء منها في أوائل العام المقبل، ليرتفع إجمالي طاقة التكرير في الكويت إلى نحو 1,5 مليون برميل يوميا.

وقال السعود: «لن تكون كميات النفط الخام المصدرة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالمبيعات إلى أوروبا، حيث إن زيادة صادرات الشرق الأوسط من الديزل وغيره من المشتقات النفطية إلى أوروبا ستكون على الأرجح دائمة، مع اضطرار روسيا للتركيز أكثر على الأسواق الآسيوية».

وفيما يخص تغيرات المناخ وتقليل الانبعاثات الكربونية، قال السعود إن الكويت تعتقد أن النفط سيظل مصدرا رئيسيا للطاقة بالنسبة للاقتصاد العالمي، حتى مع تحول الدول إلى أنواع أنظف من الوقود والطاقة المتجددة، مبررا ذلك بقوله: «هذا الامر لن يحدث بين عشية وضحاها، إنه لا يمكن ان يتم بمجرد كبسة زر، وفي أي عملية للتحول، سيكون النفط موجودا».

وختمت «بلومبيرغ» المقابلة، بما ذكره الشيخ نواف السعود من انه كجزء من هدف الكويت لتحييد انبعاثات الاحتباس الحراري داخل حدودها بحلول عام 2050، فإنها ستستثمر في الطاقة الشمسية وتكنولوجيا احتجاز الكربون، حيث إن ذلك سيمكنها من خفض كثافة الانبعاثات الناجمة عن إنتاجها من النفط، وقال: «نريد خفض كثافة الكربون بشكل أساسي إلى الصفر».

الشيخ نواف سعود الصباح

خلال 2021 ـ 2022 لترفع معدلات التكويت إلى نحو 91٪

«البترول الوطنية» تعيّن 441 موظفاً كويتياً

■ 6218 موظفاً في الشركة بزيادة قدرها 241 عن العام قبل الماضي

أحمد مغربي

كشفت بيانات مالية، حصلت عليها «الأنباء»، أن شركة البترول الوطنية الكويتية قامت بتعيين 441 موظفا كويتيا جديدا خلال السنة المالية 2021 /2022، ليبلغ إجمالي القوى العاملة التشغيلية وغير التشغيلية في نهاية هذه السنة 6218 بزيادة مقدارها 241 موظفا عن إجمالي القوى العاملة في العام قبل الماضي البالغة 5977 موظفا.

وقد بلغ عدد العاملين الكويتيين في شركة البترول الوطنية (بما فيهم موظفو شركة كامكو) في نهاية السنة المالية 5695 موظفا بنسبة 90,83٪ من إجمالي القوى العاملة وبزيادة مقدارها 304 موظفين كويتيين عن السنة المالية السابقة.

وأظهرت البيانات أن تطور أعداد القوى العاملة في الشركة قد شهد انخفاضا متتاليا على مدار السنوات الماضية، حينما بلغ 6644 موظفا بنهاية السنة المالية 2013/ 2014 وليبلغ خلال السنة المالية 2020 /2021 نحو 5977 موظفا وهو الأدنى على الإطلاق قبل أن يرتفع بنهاية السنة المالية الماضية إلى 6218 موظفا.

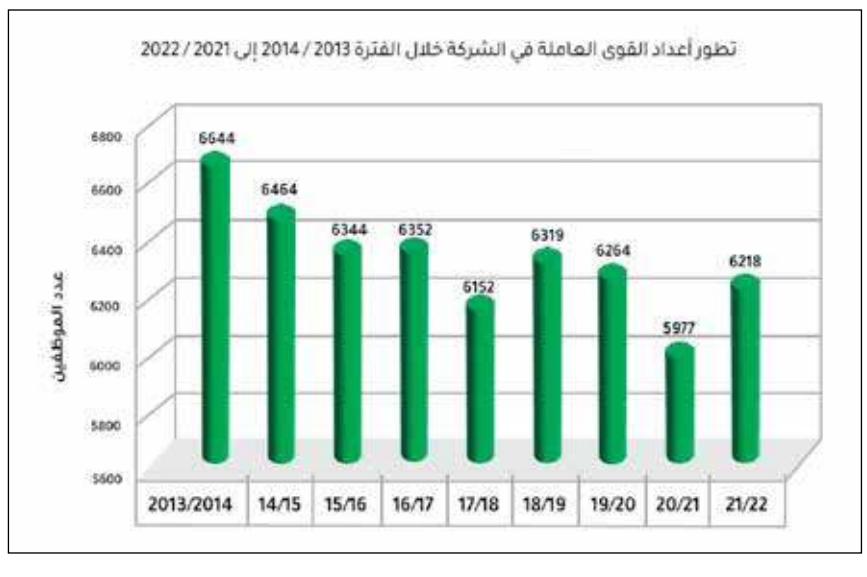

وزير أميركي سابق: «الفيدرالي» سيحتاج لرفع الفائدة بأكثر مما تتوقعه الأسواق

حذّر وزير الخزانة الأميركية السابق لورانس سمرز، من أن الاحتياطي الفيدرالي سيحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة أكثر مما تتوقعه الأسواق حاليا، وذلك بسبب الضغوط التضخمية العالية.

وقال سمرز: «أمامنا طريق طويل لنقطعه لخفض التضخم إلى المستوى المستهدف من الفيدرالي. أعتقد أنهم سيحتاجون إلى زيادات في أسعار الفائدة أكثر مما يراه السوق الآن».

وتشير العقود الآجلة لأسعار الفائدة إلى أن المتداولين يتوقعون أن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة إلى نحو 5٪ بحلول مايو 2023، مقارنة بالنطاق الحالي من 3,75٪ إلى 4٪. إذ يتوقع الاقتصاديون زيادة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماع السياسة الذي سيعقد في 13 و14 ديسمبر، حيث من المقرر أيضا أن يصدر مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي توقعات جديدة بشأن السعر الرئيسي.

وقال سمرز إن «6٪ بالتأكيد سيناريو يمكننا كتابته، و5٪ لن تكون أفضل تخمين لأسعار الفائدة الرئيسية»، وفقا لما ذكره لوكالة «بلومبيرغ»، واطلعت عليه «العربية. نت».

جاء حديث سمرز بعد ساعات من صدور أحدث تقرير شهري عن الوظائف في الولايات المتحدة والذي أظهر قفزة غير متوقعة في متوسط أجر الساعة. وقال إن هذه الأرقام تظهر ضغوط الأسعار القوية المستمرة في الاقتصاد.

ارتفع متوسط الأجر في الساعة 0,6٪ في نوفمبر في مكسب واسع النطاق كان الأكبر منذ يناير، وارتفع بنسبة 5,1٪ عن العام السابق. ارتفعت أجور عمال الإنتاج والعمال غير الإشرافيين بنسبة 0,7٪ عن الشهر السابق، وهي أعلى نسبة في عام تقريبا.

كما أشار سمرز، إلى بيانات سوق الإسكان، قائلا: «إن هناك نقطة يتحول فيها السوق بشكل مفاجئ من جانب البائعين الذين يطرحون عقاراتهم في السوق تأتي عندما تبدأ الأسعار في الانخفاض».

وعن الانكماش الاقتصادي، قال: «لا أعرف متى سيأتي ذلك». «ولكن عندما يبدأ، أظن أنه سيكون قويا إلى حد ما».